الفصـــل السابع والعشرون

الربـــح

١ - تعريف الربح

يستخدم تعبير الربح فى المعنى المحاسبى والنشاط التجارى بوجه عام للإرشاد إلى المبلغ الزائد فوق كل المدفوعات التى تقوم بها المؤسسة على أساس تعاقدى . بالإضافة إلى بعض الالتزامات الأخرى كالضرائب وأقساط الإهلاك [١].

ويمكن تفسير ذلك بأن المؤسسة عندما تباشر نشاطها فى فترة معينة ، فإنها تحصل على مبلغ معين نظير مبيعاتها . خلال هذه الفترة يتعين على المؤسسة أن تقوم ببعض المدفوعات التعاقدية ، كالأجور وأثمان المواد الخام وغير ذلك كما أن عليها أن تضع فى الاعتبار بعض الالتزامات الأخرى كالريع والفوائد على رأس المال . ونظراً لأن قيمة رأس المال المملوك للمؤسسة قد يتحقق خلال فترة الإنتاج، لذلك كان لابد من احتساب قيمة الإهلاك وتحميل حساب التكاليف بها . والفائض فوق كل هذه المدفوعات ينظر له على أنه أرباح للمؤسسة .

وفى المؤسسة التى يملكها فرد واحد تصبح هذه المبالغ كلها تحت تصرفه ؛ فى حين أنها تدفع لحملة الأسهم فى شكل توزيعات ، أو تحتجز كاحتياطى فى المشروعات المساهمة .

وإذا تمعنا فى الربح بالمعنى المحاسبى يتكشف لنا على الفور أن هذا الربح يتضمن بعض العناصر غير التعاقدية ، أو التكاليف الضمنية كما أشرنا إليها من قبل عند مناقشة موضوع التكاليف .

وأهم ما تتضمنه التكاليف الضمنية أو الأعباء الدفترية كما ذكرنا من قبل يتمثل فى :

---

[١] Due and Clower Ibid chap 19 p 431

١ - الفائدة على راس المال المملوك للمشروع :

هده الفائدة تشتمل على عنصرين .

اولا : الفائدة الصافية وهى تعادل قيمة الفائدة على راس المال فى الاستثمارات المضمونة بدرجة عالية .

ثانيا : قسط مخاطرة ويقدر على أساس مقدار كاف فى المتوسط لتعويض أقصى مخاطرة يتعرض لها راس المال من الاستثمار فى هذا النوع بدلا من الاحتفاظ به فى سندات من النوع الممتاز .

٢ - الأجور - الضمنية Implicit Wages

وهى تمثل أثمان خدمات اصحاب المشروع ، وتقدر على اساس ما يمكن ان يحصل عليه أصحاب المشروع فيما لو اشتغلوا لدى الغير .

٣ - الريع الضمنى

إذا كانت المؤسسة تملك أرض ، أو أصول يتعذر اعادة إنتاجها فإن جزءاً من الربح فى المعنى المحاسبى يتكون من المبلغ الدى تكسبه هذه الأرض نتيجة استغلالها فى هذا النوع من الاستثمار بدلا من استغلالها فى مشروع اخر . ويقدر هذا الجزء على أساس ما يمكن أن يحصل عليه اصحاب المشروع فيما لو أجروا هذه الأرض أو الأصول للغير .

وبالإضافة إلى التكاليف الضمنية يوجد جزء أخر يتضمنه الربح فى المعنى المحاسبى يتكون من الأرباح الاحتكارية بيعاً وشراء . فإذا جمعنا التكاليف الضمنية والأرباح الاحتكارية هذه وطرحناها من الربح التجارى يتبقى لدينا الربح الاقتصادى او الربح البحت .

٢ - مصادر الربح البحت :

النظريات التى تناولت الربح تعزى ظهور الربح البحت إلى مصدرين أساسيين هما :

١ - التجديدات الفنية Innovation

٢ - عدم التأكد Uncertainty

وسنتناول شرح كل من المصدرين بإيجاز :

أولاً : التجديدات الفنية :

التجديدات الفنية يقصد بها التغيرات العمدية فى أساليب الإنتاج ودوال الطلب بواسطة المؤسسة.

ومن أشهر من قال بفكرة التجديدات الفنية جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter إذ اعتبر التجديدات الفنية مصدراً وحيداً للربح البحت ، فى حين نظر إليه البعض الآخر فى أنه مجرد عامل رئيسى فى تكوين هذا الربح.

ويمكن تصنيف التجديدات الفنية فى مجموعتين :

١ - التجديد الذى يؤثر فى الإنتاج.

٢ - التجديد الذى يؤثر فى السوق.

وتشمل المجموعة الأولى على كل التغيرات التى من شأنها تغيير الفن التكنولوجى للإنتاج والتوزيع وطرق التنظيم. فإذا نجحت مؤسسة ما فى إدخال التجديدات الفنية فى مجال الإنتاج ، وترتب على ذلك تخفيض التكاليف فإنها سوف تكسب - على الأقل مؤقتاً - معدلاً عالياً من الربح.

والمجموعة الثانية من التجديدات الفنية تشتمل على كل التغيرات التى تؤثر فى طلب المستهلك على الإنتاج ، كاستحداث منتجات جديدة ، أو إدخال أساليب جديدة فى الإعلان وهكذا.

وأرباح التجديدات الفنية لا يمكن اعتبارها نوعاً من الأرباح الاحتكارية نظراً لأنه لا يمكن التنبؤ بها بدرجة كبيرة من الدقة ، فضلاً عن عدم إمكان التنبؤ بمدى استمرارها ، كما لا يمكن اعتبارها نوعاً من التكاليف الضمنية. فهذه الأرباح تستمر فقط حتى تنجح المؤسسات الأخرى فى تقليد الاختراعات الجديدة ، فإذا لم تتمكن المؤسسات الأخرى من التقليد ، أو كانت هناك عوائق تمنع دخولها فى السوق فإن الأرباح المستمرة تصبح فى هذه الحالة نوعاً من الأرباح الاحتكارية حيث يمكن رسملتها Capitalized.

وفى المؤسسات الصغيرة التى يكون فيها الفرد مسئولاً عن القيام بالتجديدات الفنية يجنى هذا الفرد ثمار هذه التجديدات ، وإن كان هناك رأى يرى أن أرباح

التجديدات الفنية هى نوع من اجر الإدارة Managerial Wage ، وليس نوعاً متميزاً من الدخل.

ومهما يكن الأمر ، فإن عدم إمكان التنبؤ الكامل بنجاح التجديدات ، وعدم ضمان استمرارها يرجح النظر إليها كعائد متبقى ، وخاصة فى المؤسسات الكبيرة التى يكون فيها الأفراد مسئولين عن التجديدات ، ولكنهم لا يحصلون على مكاسبها.

ثانياً : عدم التأكد :

يرى الرأى الثانى أن الربح البحت لا ينشأ عن التجديدات المتعمدة فحسب ، وإنما أيضاً من المصادر القدرية. أى من التغيرات غير المتوقعة فى الإيرادات ، أو التكاليف ، مثل التحول غير المتوقع فى تفضيل المستهلك ، وانخفاض أثمان المواد الخام وهكذا.

فإذا كانت التغيرات القدرية موافقة فإنها تزيد من الأرباح ، وإذا كانت غير موافقة فإنها تزيد من الخسائر.

ويرى أنصار هذا الرأى أن التوسع فى تعريف فكرة عدم التأكد ، يجعل ناتج التجديدات الفنية حالة من حالات عدم التأكد. وهكذا انتهى رأيهم إلى إمكان النظر إلى عدم التأكد على أنه المصدر الوحيد للربح البحت وكان من أبرز من قاد هذا الاتجاه الاقتصادى الكلاسيكى فرانك نايت Frank Knight وعلى هذا يكون تعريف الربح فى ضوء هذه النظرية بأنه الفرق بين الإيرادات المتوقعة والإيرادات المتحققة فعلاً فى خلال فترة معينة من الزمن.

ويجب عدم الخلط بين عدم التأكد والمخاطرة التى يمكن التنبؤ بها وبالتالى يمكن التأمين ضدها.

وعدم التأكد ينشأ من ناحيتين :

أولاً : من الظروف التى تؤثر مباشرة فى منحنيات التكاليف والإيراد للمؤسسة.

ثانياً : من التغيرات فى البيئة العامة المحيطة بالمؤسسة ، كالتغير فى مستوى الدخل القومى والسياسات الحكومية ، وهكذا ، التى تؤثر بطريق غير مباشر فى منحنيات التكاليف والإيراد.

فالمؤسسة لا يمكن ان تكون متأكدة من سلوك المبيعات والاسعار وعناصر التكاليف المختلفة في الفترة القادمة. فاذا ارتفعت الاثمان او زادت المبيعات او انخفضت التكاليف، وترتب على ذلك ان فاقت الإيرادات المتحققة فعلا الإيرادات المتوقعة فإن الفرق بينهما يكون بمثابة ربح بحت.

ومن ناحية اخرى قد تنشا الارباح البحتة كنتيجة للتغيرات الخارجية للظروف الحالية التي تحيط بالموسسة كالتغيرات في الجو، والتغيرات في السياسات الحكومية كزيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب والرسوم. والعكس صحيح حيث تصاب المؤسسة بخسائر إذا ما كانت التغيرات مضادة.

٣ - لا وجود للربح إلا في إقتصاد متحرك

رأينا أن الأرباح انما تكتسب كمكافأة كنتيجة لعدم التأكد. ولذلك لا يمكن أن يكون هناك أرباح احتكارية أو أرباح بحتة في أحوال الكون، وتوفر المنافسة الكاملة. والسبب في ذلك أن عنصر عدم التأكد ينتفي في حالة الاقتصاد الساكن كما لا يمكن أن توجد في الفترة الطويلة، لأن كل فرد سوف يكون قادرا على تكييف نفسه تكييفا كاملا مع التغيرات المتوقعة. ففي ظروف المنافسة الكاملة التي تسود في الفترة الطويلة سوف تتعادل الارباح التجارية مع المستوى الذي يغطي الاجور الضمنية والفائدة والريع، نظرا لان طبيعة المنافسة الكاملة بما تحتويه من حرية الدخول والخروج سوف تمنع أي عائد إضافي موقت.

نخلص من ذلك أن الربح البحت لا يمكن أن يوجد إلا في الاقتصاد المتحرك وفي الفترة الطويلة فقط.

٤ - هل الربح عائد وظيفي أم عائد متبقي :

دار الجدل طويلا في نظرية الربح حول ما إذا كان الربح البحت عائد وظيفي أم عائد متبقي.

والمقصود بالعائد الوظيفي التعويض عن القيام بوظيفة معينة في إنتاج بواسطة اولئك الذين يحصلون على هذا العائد.

ويقصد بالعائد المتبقي، ذلك المبلغ المستبقى لبعض اصحاب عوامل الإنتاج بعد تعطيه كل التكاليف اللازمة للقيام بالانتاج.

من الواضح أن الجزء من الربح المحاسبى الذى يتضمن الأجور الضمنية والفائدة هى عوائد وظيفية حقيقية ، تذهب لأصحاب عوامل الإنتاج ، لإغرائهم على عرض خدماتهم بطريقة تجعلها متاحة لاستعمال المؤسسة على أساس غير تعاقدى. وفيما يتعلق بالأرباح الاحتكارية ، وإن كانت تعتبر عائداً وظيفياً إذا نظرنا إليها من وجهة النظر الضيقة لهذه الكلمة لأنها تصبح نوعاً من تكلفة الفرصة البديلة للمؤسسة، فإنها تعتبر كذلك (أى عائداً وظيفياً) من وجهة نظر الاقتصاد القومى ، لأن الحصول عليها ليس ضرورياً لاستمرار الإنتاج فى الصناعة. ولكن المسألة بالنسبة للربح ظلت جدلية فيما يتعلق بالطبيعة الوظيفية للربح البحت.

جرت العادة فى الفكر القديم إلى أن ينظر إلى الربح البحت عند اكتسابه على أنه نوع مميز من العائد الوظيفى ، يحصل عليه المنظم كتعويض عن القيام بالتجديدات الفنية ، وتحمل المخاطر الأولية الناشئة عن عدم التأكد. وكان المنظم كصاحب المشروع يحصل على عائد التكاليف الضمنية والأرباح الاحتكارية ، ولكن العائد المتميز للمنظم والذى كان يعتبر ربحاً بحتاً ، هو عائد وظيفى للتجديدات الفنية وتحمل عدم التأكد. ولكن فى الاقتصاد الحديث انفصلت الملكية عن الإدارة نتيجة ظهور المشروعات للمساهمة الكبيرة. وترتب على ذلك أن أصبح الربح البحت يذهب إلى أشخاص غير أولئك الذين يقومون بالوظيفة التنظيمية (الإدارة). فى مثل هذه المؤسسات اختلفت شخصية المنظمين عن أولئك الذين يحصلون على الربح ، فضلاً أن الربح أصبح لا ينشأ بسبب عدم التأكد ، وإنما ينشأ فى ظروف عدم التأكد عندما تكون الظروف المتحققة فعلاً أحسن من الظروف المتوقعة [1]. ولذلك كان من الأفضل النظر إلى الربح البحت على أنه دخل متبقى Residual Income.

وحتى فى المؤسسات الصغيرة التى يكون فيها المنظم والذى يحصل على الربح شخصاً واحداً ، أصبح نادراً ما ينظر له كمكافأة للقيام بوظيفة عدم التأكد ، نظراً لأن عملاً كهذا لا يؤكد فى حد ذاته الأرباح البحتة التى تنشأ فقط إذا ما أصبحت الظروف المتحققة فعلاً أفضل من الظروف المتوقعة. وكذلك حتى عندما ينشأ الربح البحت من التجديدات الفنية فإنه يمكن النظر إليه أيضاً كدخل متبقى يحصل عليه صاحب المشروع ، أكثر منه كعائد وظيفى لعمل هذه التجديدات.

---

[1] Due and Clower : Ibid p. 442.

٥ - دور الربح فى الاقتصاد القومى :

اذا كان الرأى الحديث قد ذهب إلى أن الربح عائد متبقى ، وليس عائدا وظيفيا ، فإنه يجب ألا يؤدى بنا إلى إغفال الدور الهام الذى يمكن أن يلعبه الربح البحت فى النشاط الاقتصادى .

فأولاً : توقع تحقيق الربح البحت من شأنه أن يدفع المؤسسات إلى القيام بالتجديدات المختلفة ، وهذا بدوره يؤدى إلى التوسع فى الاستثمارات الضرورية للعمالة الكاملة وبالتالى يؤدى إلى التقدم الاقتصادى .

ثانياً : تحقيق الربح البحت يعتبر كذلك مؤشراً لمراجعة سلوك المؤسسة . فإذا لم يحدث تطابق بين الأرباح المتوقعة والمتحققة فعلاً ، فإن هذا يؤدى بالضرورة إلى مراجعة التقديرات ، كما يؤدى فى بعض الأحوال إلى مراجعة سياسة المؤسسة بوجه عام .

ثالثاً : قيام بعض المؤسسات بتحقيق الربح البحت يدعو المؤسسات الأخرى إلى إعادة النظر فى سياساتهم . فالربح البحت والأرباح الاحتكارية تكون فى كثير من الأحيان باعثاً للمؤسسات الأخرى لمحاولة تقليد السياسات الناجحة . وفى الميادين التى تزيد فيها المنافسة بدرجة كبيرة ، لا تتردد المؤسسات فى أن تسير خلف المؤسسات الناجحة ، وإلا فإنها سوف تتعرض للخسائر .

وإذا كان حصول بعض المؤسسات على الربح بمثابة نذير للمؤسسات الأخرى لتعديل سياساتها إذا ما أرادت تجنب الخسائر المستقبلة ، إن الحصول على الأرباح العالية فى ميادين معينة من شأنه أن يؤدى إلى دخول مؤسسات جديدة فى الصناعة . وهذا لا شك يؤدى إلى إعادة توزيع الموارد الاقتصادية بطريقة أفضل .

وإذا كان هذا شأن الربح فيما يتعلق بالاقتصاد الحر القائم على المنافسة الكاملة فإن دوره لن يقل أهمية فى النظام القائم على المشروع العام ، إذ يكون فى هذه الحالة معياراً للحكم على كفاءة هذه المشروعات .

وفى ختام هذه الدراسة نود أن نشير إلى أن نقص الإيرادات المتحققة عن الإيرادات المتوقعة يؤدى إلى تعرض المنشأة إلى ربح اقتصادى سالب أى خسائر .

والأحوال التى تتعرض فيها المؤسسة إلى خسائر يمكن إجمالها فميا يلى :

١ - عجز الإيرادات عن تغطية التكاليف المتغيرة الضمنية.

٢ - عجز الإيرادات عن تغطية التكاليف الثابتة التعاقدية.

٣ - اذا كان الإيرادات المتحققة تغطى التكاليف الثابتة التعاقدية ولكنها تعجز عن تغطية أقساط الإهلاك.

٤ - إذا كانت الإيرادات المتحققة تغطى التكاليف التعاقدية وأقساط الإهلاك ولكنها تعجز عن كسب كل التكاليف الضمنية.

٦ - الخلاصة :

١ - يختلف الربح فى المعنى المحاسبى أو التجارى بوجه عام عن المعنى الاقتصادى ، ففى المعنى المحاسبى يعنى الربح زيادة إيرادات المؤسسة عن كل التكاليف التعاقدية والإهلاك.

وفى المعنى الاقتصادى يعنى الربح الزيادة فوق كل التكاليف الضمنية.

٢ - للوصول إلى الربح الاقتصادى على الأساس السابق نستقطع من الإيراد الإجمالى للمؤسسة العناصر الآتية :

أ - التكاليف غير النقدية أو التعاقدية.

ب - التكاليف غير النقدية أو التكاليف غير التعاقدية أو الضمنية.

جـ - الأرباح الاحتكارية.

فإذا كان الجزء الباقى بعد الاستقطاعات السابقة رقماً موجباً فإنه يمثل ربحا وإذا كان رقماً سالباً فإنه يكون خسارة.

٣ - ينشأ الربح الاقتصادى بسبب ظروف عدم التأكد التى لا يمكن التنبؤ بها مقدماً ، وبالتالى لا يمكن التأمين ضدها. وهذا المعنى يتسع لتشمل التجديدات الفنية.

٤ - من وجهة النظر هذه يمكن ان ننظر إلى الربح الاقتصادى على انه زيادة الإيرادات المحققة فعلا عن الإيرادات المتوقعة.

٥ - لا يوجد الربح الا فى اقتصاد متحرك وفى الفترة القصيرة. أى انه لا يوجد فى الاقتصاد الساكن وكذلك فى الفترة الطويلة.

٦ - كان التفكير القديم ينظر إلى الربح على أنه عائد وظيفى ، ولكن ذهب التفكير الحديث بعد انفصال الملكية عن الإدارة إلى اعتبار الربح عائد متبقى ، نظرا لاختلاف الذين يحصلون على مكاسب التجديدات الفنية عن أولئك الذين يقومون بهذه التجديدات . وحتى بالنسبة للمؤسسة الفردية التى يكون فيها المنظم وصاحب المشروع شخصا واحدا فإن اعتبار الربح عائد متبقيا يكون صحيحا .

٧ - يختلف الربح عن الدخول الأخرى لعوامل الإنتاج ، فى أنه ليس دخلا تعاقديا ، وليس دخلاً مؤكداً .

٨ - ويختلف كذلك عن الدخول الأخرى فى أنه يتقلب على مدى كبير إذا ما قورن بتلك الدخول ، كما أنه يمكن أن يكون موجبا أو سالبا ، فى حين لا يمكن أن تكون الدخول الأخرى سالبة .

٩ - يلعب الربح دوراً مهماً فى النشاط الاقتصادى الخاص عن طريق دفع المؤسسات إلى مجاراة المؤسسات الناجحة إذا أرادت البقاء فى السوق ، مما يؤدى إلى التوسع فى الاستثمارات فضلاً عما يترتب على ذلك من توزيع رشيد للموارد الاقتصادية وبالنسبة للقطاع العام يلعب الربح دورا رئيسياً فى الرقابة والحكم على مدى كفاءة المشروع والقائمين بالإدارة .

تم بحمد الله